

INFORMATION &
eGOVERNMENT AUTHORITY



هيئة المعلومات
والحكومة الإلكترونية

سياسة البيانات المفتوحة

5 يوليو 2021

الإصدار 1.2

المحتويات

| | |
|----|--|
| 3 | قائمة الاختصارات |
| 4 | مقدمة |
| 5 | القسم أ - استراتيجية البيانات المفتوحة |
| 5 | الغرض |
| 5 | المبادرات السابقة والوضع الراهن |
| 5 | التوجه الاستراتيجي |
| 5 | المبادئ الأساسية |
| 6 | التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات |
| 6 | الإجراءات الخاصة بالفترة من 2019 - 2022 |
| 7 | القسم ب - سياسة البيانات المفتوحة |
| 7 | نطاق هذه السياسة |
| 7 | الغرض |
| 7 | متطلبات / قواعد السياسة |
| 8 | الإرشادات والإجراءات |
| 11 | الأدوار والمسؤوليات |
| 13 | التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة |
| 13 | الملاحظات والمقترحات |
| 13 | مصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة |
| 14 | ملحق أ: اللوائح ذات الصلة بالبيانات |

قائمة الاختصارات

| | | |
|---|--|-------|
| واجهة برمجة التطبيقات | Application Program Interface | API |
| مجلس التعاون لدول الخليج العربية | Gulf Cooperation Council | GCC |
| تقنية المعلومات والاتصالات | Information & Communication Technology | ICT |
| لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات | Information & Communication Technology Governance Committee | ICTGC |
| هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية | Information & eGovernment Authority | iGA |
| اتصال قاعدة البيانات المفتوحة | Open Database Connectivity | ODBC |
| اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات | Supreme Committee for Information & Communication Technology | SCICT |
| لغة برمجة لصفحات الويب | Extensible Markup Language | XML |

مقدمة

تعتبر حكومة مملكة البحرين مشاركة البيانات مع الجمهور خطوة بالغة الأهمية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالحكومة. ولتحقيق هذا الغرض، تسعى الحكومة الموقرة جاهدة لنشر البيانات المفتوحة بغية تشجيع التعاون مع جميع فئات الجمهور (المواطنين والشركات والمقيمين والزوار) وإشراكهم بما يثمر عن حلول مبتكرة تغتنم الفرص وتتغلب على التحديات التي تواجه المملكة سعياً للارتقاء بجودة الحياة.

تسلط هذه الوثيقة الضوء على التزام حكومة البحرين الموقرة بنشر البيانات الحكومية واستخدامها لزيادة قابلية الوصول إلى البيانات غير الحساسة ومشاركتها بسهولة بهدف تحقيق نقلة نوعية على الصعيدين التجاري والاجتماعي.

تتألف هذه الوثيقة من قسمين منفصلين، وهما:

- القسم أ- استراتيجية البيانات المفتوحة
- القسم ب- سياسة البيانات المفتوحة

القسم أ - استراتيجية البيانات المفتوحة

الغرض

يتمثل الغرض من استراتيجية البيانات المفتوحة في اتخاذ إجراءات فورية لتشجيع استخدام البيانات العامة وتطبيقها على نطاق واسع للارتقاء بمستوى المعيشة وتحفيز الأنشطة التجارية، ما يساهم في نهضة المجتمع البحريني وتعزيز الاقتصاد الوطني.

المبادرات السابقة والوضع الراهن

أطلقت حكومة البحرين منصة البيانات المفتوحة الخاصة بها في العام 2013 كي تعمل بمثابة بوابة موحدة تضم الإحصاءات والبيانات المفتوحة. تقدم المنصة بيانات تتعلق بمختلف القطاعات كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم والقوى العاملة والسكان والسياحة والتأمين الاجتماعي والعدالة والثقافة والإعلام والكهرباء والمياه والبيئة والشؤون المالية والتأمين والموارد البحرية والأحوال الجوية والنفط والغاز والنقل والخدمات ذات الصلة بالحياة العامة. وفي إطار مساعي حكومة البحرين المتواصلة للتحسين، تمت مراجعة أفضل تجارب وممارسات البيانات المفتوحة العالمية المتعلقة بالمبادرة، ووُضعت خطة لتعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بإبصال البيانات المفتوحة للمعنيين بها. وتعيد حكومة البحرين النظر في استراتيجيتها الحالية للحكومة المفتوحة وتخطط لإصدار نسخة جديدة من منصة البحرين للبيانات المفتوحة، لتكون مصدرًا موحدًا للبيانات الحكومية والمعلومات والإحصاءات، سعياً إلى رفع مرتبة مملكة البحرين في المؤشرات العالمية.

يتم التركيز على إتاحة المزيد من البيانات عبر منصة البيانات المفتوحة (www.data.gov.bh) عبر:

- زيادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة عبر واجهة برمجة التطبيقات (API) وخدمات الويب لرفع مستوى استخدام البيانات.
- توفير بيانات وصفية (Metadata)، فضلاً عن معلومات عن كيفية الوصول لمختلف قواعد البيانات.
- دعم البيانات الجغرافية المكانية وتحليلها.
- دعم البيانات المرتبطة والبيانات الضخمة والبيانات المتصلة.
- دعم مختلف صيغ البيانات. على سبيل المثال: MS Excel و XML والقيم المفصولة بفواصل (CSV) وغيرها.

التوجه الاستراتيجي

تلتزم حكومة البحرين بقيم الانفتاح والشفافية، وسوف تستمر في الإفصاح عن بياناتها لتمكين الجمهور.

المبادئ الأساسية

فيما يلي المبادئ الأساسية الرامية إلى تعزيز استخدام بيانات القطاع العام في مملكة البحرين:

- يجب على الجهات الحكومية الإعلان عن البيانات العامة بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية، ويجب إصدار هذه البيانات بصيغ قابلة للقراءة آلياً. كما يجب العمل بالقوانين المتعلقة بالبيانات الواردة في الملحق أ.
- تشجيع وتحفيز الاستفادة من البيانات العامة في الاستخدامات التجارية وغير التجارية.

يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة كالإفصاح الفوري عن البيانات العامة التي يمكن نشرها، كما يجب جمع النتائج بشكل تراكمي مستمر.

التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات
يجب أن تتعاون الحكومة الموقرة تعاوناً كاملاً مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات لتعزيز مشاركة البيانات وتشجيع استخدامها، وكذلك الاستفادة من المبادرات المبتكرة التي توّظف البيانات المفتوحة. إذ سيساعد هذا التعاون على تيسير تنفيذ العمليات عبر جميع الهيئات مثل تنشيط عمليات الشراء الإلكتروني على الصعيد الوطني.

الإجراءات الخاصة بالفترة من 2019 - 2022

1) نشر المزيد من مجموعات البيانات المفتوحة وضمان النوعية والكم ونطاق قواعد البيانات المفتوحة، المتاحة على منصة البيانات المفتوحة.

2) تطوير بيئة مناسبة تدعم استخدام البيانات المفتوحة.

أ. وضع قواعد وقوانين ملائمة لاستخدام البيانات العامة.

ب. تحديث فهرس / كتالوجات البيانات.

ج. تعزيز عملية توحيد صيغ البيانات وهيكلها.

3) تعزيز استخدام البيانات المفتوحة.

أ. مواصلة إشراك الأطراف ذات العلاقة لتشجيع استخدام البيانات المفتوحة.

ب. تحديد احتياجات الأطراف ذات العلاقة من البيانات المفتوحة.

ج. تحليل طرق تقديم البيانات الحالية، واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن الإشكاليات المتعلقة بها.

د. تشجيع تطوير الخدمات الخاصة التي تستخدم البيانات المفتوحة.

4) تقييم آثار مبادرة البيانات المفتوحة ومزاياها والمخاطر المتعلقة بها.

القسم ب - سياسة البيانات المفتوحة

نطاق هذه السياسة

سيتم تطبيق سياسة البيانات المفتوحة، بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية أو أي قوانين أخرى ذات صلة (الملحق أ)، على البيانات والمعلومات التي يتم إنشاؤها وتوليدها وجمعها وأرشفتها بواسطة مختلف الوزارات / الهيئات ومؤسسات القطاع العام التابعة لحكومة مملكة البحرين.

الغرض

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تيسير الوصول لبيانات حكومة مملكة البحرين ومعلوماتها واستخدامها والتي يتم تحديثها بشكل دوري وتتاح بصيغ قابلة للقراءة سواء من قبل الأشخاص أو الحواسيب، عبر منصة البيانات المفتوحة الوطنية (www.data.gov.bh) ضمن الإطار القائم للقانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية والسياسات والقوانين والقواعد الأخرى ذات الصلة.

متطلبات / قواعد السياسة

وعلى هذا النحو، يجب مراعاة مبادئ السياسة التالية دائماً:

1. إتاحة البيانات العامة.

- (أ) تلتزم الحكومة / جهات القطاع العام بإتاحة البيانات علناً بشكل تلقائي بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية، وذلك سعياً لدعم الابتكار وتحسين الإنتاجية عبر جميع القطاعات الرئيسية في البحرين.
- (ب) يجب أن تكفل الحكومة / القطاع العام، حيثما أمكن، بيانات مجانية وسهلة الاستخدام وعالية الجودة وموثوق بها بصيغ مختلفة.
- (ج) يجب على الحكومة / القطاع العام الالتزام بأعلى معايير الأمن والخصوصية فيما يتعلق بالبيانات الفردية والتجارية والوطنية.
- (د) يجب على الحكومة / القطاع العام إبرام شراكات استراتيجية مع المؤسسات العامة والخاصة والبحثية والاستفادة من البيانات العامة لتحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية لسكان مملكة البحرين.

2. يحظر وضع أي قيود على استخدام البيانات.

- (أ) يجب تقديم البيانات دون أي قيود على الاستخدام أو إعادة الاستخدام أو التوزيع أو النشر.
- (ب) يجب ألا تنتهي صلاحية البيانات المتاحة على المنصة وألا توجد عوامل أخرى تؤثر على صلاحيتها.

3. يجب أن يكون الوصول إلى البيانات بسيطاً ومباشراً.

- (أ) يجب أن تكون المنصة سهلة الاستخدام بغية تحسين تجربة المستخدم وتقليل الوقت اللازم لإيجاد البيانات، إلى جانب خفض منحنى التعلم المطلوب لبناء تحليلات باستخدام المنصة.

(ب) يجب أن تستخدم المنصة صيغ مفتوحة تستند إلى المعايير للمساعدة على الالتزام بالممارسات السائدة على نطاق واسع، بما في ذلك الممارسات التي وضعتها رابطة الشبكة العالمية (W3C) لقابلية القراءة وإمكانية الوصول.

(ج) الوصول إلى المنصة يجب أن يلتزم بجميع الضوابط والمعايير الأمنية الصادرة عن المركز الوطني للأمن السيبراني.

4. يجب تحديث المنصة في الوقت المناسب.

يجب رفع البيانات على المنصة بمجرد تسليمها لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. وتلتزم الهيئة بوضع الآليات اللازمة لأتمتة هذه العملية قدر المستطاع لتيسير إتاحة البيانات للجمهور في الوقت المناسب.

5. يجب أن تكون صيغ البيانات المستخدمة مفتوحة.

يجب أن تكون جميع البيانات المنشورة على المنصة جاهزة للاستخدام بسهولة باستخدام الصيغ المفتوحة السائدة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر القيم المفصولة بفواصل (CSV) والجدولة واتصال قاعدة البيانات المفتوحة (ODBC) وغير ذلك من الصيغ التي تعتبرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مناسبة لتيسير الاستخدام والمعالجة من قبل المستخدمين النهائيين.

6. يجب أن يكون مستوى التحليل الذي خضعت له البيانات بسيطًا جدًا أو معدومًا.

يجب تقديم البيانات في شكلها الخام دون أي تحليلات. ومع ذلك يجب ألا يتعارض هذا الأمر مع عرض الهيئة لهذه البيانات على المنصة باستخدام وسائل عرض مختلفة، أما دون ذلك فيجب أن يتم تحليل البيانات فقط بواسطة المستخدمين النهائيين.

7. يجب أن يتقيد استخدام البيانات بمبادئ البحث العلمي.

(أ) يجب دائمًا مراعاة شروط استخدام المنصة وشروط الاستدلال بمصادر البيانات من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك المستخدمون النهائيون.

(ب) يجب أن تظل البيانات مملوكة لحكومة مملكة البحرين بصفة دائمة ودون استثناءات، وعلى هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إتاحتها وفقًا لبيان هذه السياسة ووثيقة شروط الاستخدام الخاصة بالمنصة.

الإرشادات والإجراءات

يجب أن تتبع الحكومة وجهات القطاع العام هذه الإرشادات والإجراءات، للتأكد من أن البيانات المفتوحة تدعم نمو الاقتصاد وتحسن مستوى تقديم الخدمات وتعزز رفاهية المجتمع.

(أ) يجب أن تعتبر جميع مجموعات البيانات العامة مفتوحة ما لم تتضمن معلومات مصنفة كحساسة أو خاصة أو سرية.

(ب) ينبغي أن تستخدم الجهات الإرشادات التالية لاختيار مجموعات البيانات الخاصة بها ونشرها حسب الأولوية. ولأغراض تحديد أولويات مجموعات البيانات العامة، ينبغي للجهات أن تنظر فيما إذا كانت المعلومات الممثلة في مجموعة البيانات العامة:

- (1) تزيد من مساءلة الجهات واستجابتها.
 - (2) تحسن المعرفة العامة بالجهة وعملياتها.
 - (3) تستجيب لحاجة أو لطلب حدده الجمهور.
 - (4) تعزز مهمة الجهات.
 - (5) تخلق فرص اقتصادية.
- (ج) يجب أن تحرص الجهات على تعيين المسؤولين المناسبين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية ضمان صحة البيانات المفتوحة وملاءمتها قبل نشرها على منصات البيانات. وأثناء نشر البيانات، يجب إدراج بيانات إخلاء المسؤولية المناسبة التي توضح الاستثناءات من أي ضمانات صريحة أو ضمنية من شأنها أن تعفي الجهات من مسؤولية الأضرار اللاحقة وشروط التعويض.
- (د) يجب أن تتوافق هيكلية مجموعات البيانات المنشورة، مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية، بالإضافة إلى مواصفات مشاركة البيانات الخاصة بكل جهة إن وجدت. ويمكن للجهة التشاور مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بشأن المواصفات الحالية.
- (هـ) تحتفظ الجهات بملكية مجموعات البيانات التي تقدمها، إذ تظل جميع البيانات ومجموعات البيانات ملكا لجهة المصدر ولا يحق للمستخدمين من العامة الحصول على حقوق ملكية البيانات أو قواعد بيانات الجهة.
- (و) يجب إتاحة مجموعات البيانات بلا أي قيود على النشر، ولا يجب أن تخضع لأي حقوق نشر أو لوائح تتعلق ببراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ويجب على الجهات الحكومية تصنيف المعلومات العامة على أنها من أعمال الحكومة، ويجب إتاحتها دون قيود على الاستخدام؛ وإذا ما استخدمت الجهات الحكومية تراخيص بيانات مفتوحة، فيجب عليها شرح الأحكام التي يمكن بموجبها استخدام هذه البيانات بوضوح مع الرجوع إلى شروط الاستخدام.
- (ز) تصبح مجموعات البيانات العامة المنشورة على المنصة موردًا عامًا متاحًا لأي شخص بإمكانه الدخول على شبكة الإنترنت. وقد يشمل الاستخدام العام قواعد البيانات في حال تطوير تطبيقات. في هذه الحالة، يحتفظ المطورون بالملكية الفكرية لتطبيقاتهم، باستثناء بيانات الجهة نفسها التي تظل ملكيتها تابعة للجهة.
- (ح) يجب على الجهات إنشاء بيانات وصفية دقيقة ونشرها وحفظها على المنصة لكل من قواعد البيانات العامة على النحو المبين في معايير البيانات الوصفية التي حددتها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.
- (ط) يجب على الجهات ضمان تدفق كل من قواعد البيانات العامة والبيانات الوصفية المرتبطة بها، عبر قيام الجهة بتنظيم قواعد البيانات العامة أو بتحديثها عمليًا.

(ي) يجب أن تكون جميع مجموعات البيانات العامة متاحة للجمهور من خلال المنصة، ويمكن الوصول إليها من قبل أطراف ثالثة (محركات البحث على الإنترنت). في أي حالة استثنائية لا يمكن فيها استضافة مجموعة بيانات عامة على المنصة نفسها لأسباب تقنية، يجب أن توفر المنصة رابطًا مباشرًا إلى مجموعة البيانات العامة التي تم استضافتها في مكان آخر. ويجوز للجهة استضافة مجموعة البيانات العامة بنفسها بصيغة قياسية (تمت مشاركتها من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية)، بشرط أن تكون مجموعة البيانات العامة متاحة من خلال الرابط على المنصة إلى الجمهور والأطراف الثالثة (محركات البحث على الإنترنت).

(ك) في أي حالة استثنائية، حيث يتسبب حجم المعاملات أو هيكل البيانات أو الحواجز التقنية أو محدودية الموارد في منع استضافة مجموعة بيانات عامة على المنصة نفسها، يجب أن توفر المنصة رابطًا مباشرًا إلى مجموعة البيانات العامة التي تم استضافتها في مكان آخر، بحيث يمكن للمستخدم الوصول إلى مجموعة البيانات من خلال المنصة. وفي مثل هذه الحالة الاستثنائية، يجوز للجهة أن تستضيف ذاتيًا مجموعة البيانات العامة ذات الصلة، بشرط أن تكون مجموعة البيانات العامة متاحة للجمهور من خلال الرابط على المنصة وفقًا للمعايير التالية:

(1) يجب على الجهة إتاحة عنوان URL واحد ومميز ويسهل الوصول إليه من قبل الجمهور لكل مجموعة بيانات إلى جانب البيانات الوصفية المرتبطة بها. وتتوافر هذه المعلومات في فهرس مجموعات البيانات في المنصة. يفضل بشدة أن يكون عنوان URL هو موقع مجموعة البيانات وليس صفحة ويب وسيطة.

(2) يجب أن تكون مجموعة البيانات قابلة للقراءة آليًا.

(3) يمكن جمع مجموعة البيانات في ملف أرشيف واحد (ومضغوط اختياريًا) إذا كانت تتكون من عدة ملفات ذات صلة.

(ي) لا يلزم نشر مجموعات بيانات الجهات، بما في ذلك البيانات الوصفية، بلغات إضافية مختلفة عن اللغات المستخدمة في مصادرها.

(ك) يتم إيصال البيانات من الأنظمة الخلفية إلى المنصة من خلال هيكل يسمح بإزالة الازدواجية ويمكن طبقة من التجريد. وتعزز هذه الهيكلية الاستثمارات في البنية التحتية والقدرات التقنية الموجودة بالفعل في الجهات أو تتطلب الحد الأدنى من الجهد لتنفيذها.

(ل) قد تحتوي مجموعات بيانات الجهة على أنواع البيانات التالية:

(1) أرقام وعملات ونسب مئوية.

(2) تواريخ / أوقات (يفضل ISO-8601).

(3) قيم منطقية (صح/خطأ).

(4) عناوين بريد إلكتروني.

(5) عناوين مواقع URL.

(م) يجب ألا تحتوي قيم بيانات الجهة على عناصر أو ترميز يستخدم للعرض، كما لا ينبغي أن تحتوي على شفرة مصدر التطبيق التفسيرية أو الأولية. على سبيل المثال، لا يُسمح بعلامات صياغة HTML مثل <table> أو <tr> أو <td> أو
.

(ن) يجب الحفاظ على قواعد البيانات المنشورة على المنصة للتأكد من الدقة والتوقيت وإمكانية الوصول إليها، على النحو المبين أدناه:

(1) يكون ممثلو الجهة مسؤولين عن تحديد وتيرة التحديث لكل قواعد البيانات عامة كعنصر في البيانات الوصفية لها، ولضمان الحفاظ على تحديثات محتوى قوالب البيانات ونشرها وفقاً للجدول الزمني المحدد أو إلى الحد الذي تكون فيه الجهة ملتزمة بحفظ قواعد البيانات العامة أو تحديثها بانتظام.

(2) لا يجب على ممثلي الجهة تعديل هيكل البيانات الحالية أثناء التحديثات العادية لقواعد البيانات. إذ يجب أن يكون عدد عناصر البيانات لكل سجل واسم وشكل وترتيب، متسقاً مع النسخة الأصلية المنشورة. وينبغي على ممثلي الجهة إخطار هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية قبل إجراء أي تغييرات هيكلية على قواعد البيانات.

(3) ستتصل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بممثلي الجهة للحصول على ملاحظات أو إجابة مباشرة على التعليقات أو الاستفسارات المطروحة من الجمهور والتي تتعلق بمحتويات قواعد البيانات أو الوثائق الداعمة. وستوفر الجهة للهيئة إطاراً زمنياً متوقعاً لمعالجة استفسار الدعم في أقرب وقت ممكن. ويجب على الجهة بعد ذلك إخطار الهيئة عندما تكون التحديثات أو التصحيحات جاهزة للنشر.

الأدوار والمسؤوليات

اعتمد مجلس الوزراء هذه السياسة وتنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بدعم من الحكومة وجهات القطاع العام. وسيتم مراجعة أي تعديلات تطرأ على هذه السياسة من قبل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات واعتمادها من اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات. وفيما يلي الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف ذات العلاقة المشاركة في تطبيق هذه السياسة.

مجلس الوزراء

- وضع التوجيهات الاستراتيجية "للبيانات الحكومية المفتوحة" في المملكة.
- الإشراف على استخدام سياسة البيانات المفتوحة بشكل فعال ومتسق.

اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات

- سلطة الموافقة على أي تغييرات جوهرية تطرأ على السياسات أو المعايير المتعلقة بالبيانات المفتوحة.

لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات

- الإشراف على نشر البيانات المفتوحة واستخدامها بشكل متسق وفعال.
- مراجعة أي تغييرات أو متطلبات إعفاء، واعتمادها.

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

- تطوير منصة البيانات المفتوحة وترقيتها.
- قيادة فريق العمل المعني واقتراح توصيات لتحسين منظومة البيانات المفتوحة في المملكة.
- إدارة سياسات البيانات المفتوحة ومعاييرها والحفاظ عليها.
- الرقابة على استخدام البيانات المفتوحة.
- إنشاء قنوات للتواصل والتسويق والنشر والتوعية بشأن البيانات المفتوحة.
- التدقيق والإبلاغ.

الحكومة وجهات القطاع العام:

- الامتثال لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة واعتمادها.
- إصدار البيانات ونشرها وفقًا للقواعد الحالية الخاصة بالجهة.
- إدارة نوعية وكم البيانات المفتوحة.

التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة.

يحق للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات تغيير بيان السياسة الحالي من وقت لآخر. وسيتم الإعلان عن هذه التغييرات عبر منصة البيانات المفتوحة.

الملاحظات والمقترحات

نرحب بالملاحظات والمقترحات المتعلقة بسياسة البيانات الحكومية المفتوحة. وسيساعد أي اقتراح أو ملاحظة في تعزيز أو تنقيح السياسة بشكل أفضل، وبالتالي جعل هذه الوثيقة أكثر شمولاً وملاءمة. يمكن إرسال الملاحظات والمقترحات والتوضيحات والاستفسارات حول هذه الوثيقة إلى: standards@iga.gov.bh

مصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة

الوثائق والروابط التالية قد تكون ذات صلة بهذه السياسة.

- أ) حماية معلومات ووثائق الدولة، قانون رقم (16) لسنة 2014، مملكة البحرين
- ب) قانون حماية البيانات الشخصية، قانون رقم (30) لسنة 2018، مملكة البحرين
- ج) المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن البيانات المفتوحة (المبادئ التوجيهية للبيانات المفتوحة <http://www.unpan.org>)
- د) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البيانات الحكومية المفتوحة (www.oecd.org)
- هـ) المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك الدولي بشأن البيانات المفتوحة (data.worldbank.org/ogd)
- و) مؤسسة المعرفة المفتوحة (<https://okfn.org>)
- ز) Sun Light Foundation (<http://sunlightfoundation.com>)

ملحق أ: اللوائح ذات الصلة بالبيانات

- قانون الوكالة التجارية (1992)؛
- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية (2002)؛
- قانون الاتصالات (2002)
- قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة (2004)؛
- قانون حماية المؤشرات الجغرافية (2004)؛
- قانون تصميمات الدوائر المتكاملة (2006)؛
- قانون الرسوم والنماذج الصناعية (2006)؛
- قانون تصنيع وتداول الأقراص البصرية (2006)؛
- مرسوم تنظيم هيئة جودة التعليم والتدريب؛
- قانون العلامات التجارية (2014)؛
- قانون السجل التجاري (2015)؛
- قانون المؤسسات الصحية الخاصة (2015)؛
- قانون تنظيم مزاولة المهن الهندسية (2014)؛
- قانون الضمان الصحي (2015)؛
- قانون حماية البيانات الشخصية (2018)؛
- قانون تشجيع وحماية المنافسة (2018)؛
- قانون تنظيم القطاع العقاري (2017)؛
- قانون رقم (22) لسنة 2006 بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المتصلة، أو قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية
- تشريعات حقوق الملكية الفكرية في معلومات القطاع العام: قانون رقم (22) لسنة 2006 بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المتصلة، وقانون رقم (7) لسنة 2003 بشأن الأسرار التجارية (وتعديلاته)
- مسؤوليات استخدام البيانات العامة والحقوق المعنوية وضمانات جودة البيانات: قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة
- استخدام البيانات العامة في وسائل الإعلام: قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة